المملكة المغربية

البرلمـــان

مجلس المستشارين

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الرباط في : 09 ماي 2016

إلـــــى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي موجه للسيد وزير الصحة

الرقـــــم : 108 /16 م.ك.د.ش

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم إحالة السؤال الكتابي التالي على السيد الصحة حول موضوع: **المعاناة والظلم والعنف المعنوي والإداري في حق الدكتورة خديد خديجة الموظفة بالمعهد الوطني للصحة**.

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيـــد وزيـــر الصحـــة

I. برنامج مكافحة مرض التهاب السحايا بالمغرب

على غرار باقي الدول النامية، لازال التهاب السحايا البكتيري يشكل تهديدا خطيرا للصحة بالمغرب إذ يسجل أزيد من 1000 حالة ويحدث بسببه ما يناهز 100 وفاة سنويا. ورغم وجود المضادات الحيوية، وتوفر العلاج المتطور والعناية المتخصصة، فإن معدلات الوفيات مازالت بنسبة 15 % في صفوف الأطفال دون سن الخامسة. ومن بين المصابين الناجين من الموت هنالك 10-20% يصابون بآثار دائمة مثل مشاكل البصر والسمع، الشلل، الصرع أو التخلف العقلي.

وقد أقرت وزارتكم انه بالرغم من الجهود المبذولة فان الحالة الوبائية بالمغرب حاليا تهيمن عليها خمسة أمراض من بينها مرض التهاب السحايا. حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد الإصابات بهذا الداء سنة 2011، بلغ 1058 إصابة نتج عنها 126 وفاة، بالمقابل عرفت سنة 2012، 1006 إصابة توفي منها 111.

ونحن السيد الوزير نؤكد لكم أن هذا الرقم سيعرف ارتفاعا مفاجئا رغم التعتيم ورفض الكشف عن جميع المعطيات من طرف مؤسساتكم المعنية (المصالح الصحية) للأسباب التالية:

1. افتقاد التشخيص للمصداقية نظرا لتدني جودة المستهلكات؛
2. إهمال أو شبه تغييب التشخيص المرجعي الذي من المفروض أن تعد الخطط الاستراتيجية وتتخذ القرارات بناءا على نتائجه؛
3. عدم ارتكاز الوسائل الوقائية المعتمدة مثل التطعيم والعلاج على معطيات دقيقة «مكروبيولوجية ووبائية (الاعتماد على لحالة المحتملة)"،الشيء الذي سيؤدي إلى ضعف المناعة لدى المواطن المغربي؛

4. غياب خارطة دقيقة لانتشار المرض، لذا نجد أن جل الحالات تكون مفاجئة ويكون الإعلام هو السباق إلى معرفة حدوثها والإبلاغ عنها؛
5. عدم الاستفادة من التكوينات؛
6. غياب المقاربة التشاركية؛
7. اختلالات في تدبير الموارد البشرية والمالية.

لكل هذه الأسباب تعد الاستراتيجية التي تبنتها الوزارة لمحاربة داء "التهاب السحايا" محل انتقادات واسعة من طرف العديد من الجهات.

السيد الوزير،

إنا لبرنامج الوطني الخاص بمرض التهاب السحايا يهتم فقط *بإلزامية التصريح الفوري لحالات التهاب السحايا والتشخيص الافتراضي*، مما يسهل ويبرر للقائمين على هذا البرنامج اعتماد التطعيم كحل وقائي ووسيلة لمحاربة داء التهاب السحايا دون أن يتم ذلك وفقا للضوابطولتوصيات الخبراء. إذ يتفق الخبراء على أنه بالرغم من النتائج الإيجابية المحصل عليها بعد إدخال لقاح ما، فإن الأمر يستلزم عدة سنوات من المراقبة النشطة لمعرفة:

- ما هي فترة الحماية التي يوفرها اللقاح؛

- هل اللقاح سيمكن من منع وقوع الأوبئة مستقبلا؛
- هل اللقاح سيؤدي إلى تقليص عدد حاملي السلالة المستهدفة التي كانت وراء الوباء أم سيقوم باستبدالها بسلالة أخرى مسببة للوباء وبالتالي ستصبح مصدر قلق للاستراتيجيات المستقبلية.

أما فيما يخص آليات الترصد المخبري فلم تحظ بأي تفعيل حقيقي لأسباب متعددة نذكر منها:

- تهميش أطرال مختبر المرجعي والتضييق عليهم وعدم الاكتراث لكل مجهوداتهم وملاحظاتهم من طرف المسؤول عن قسم البكتريولوجيا وكذا مدير المعهد الوطني للصحة؛
- عدم توفير الإمكانيات البشرية والمادية رغم دعم منظمة الصحة العالمية لتحسين جودة ومردودية المختبرات، التي سبق لها أن دقت ناقوس الخطر حول هذه الوضعية غير ما مرة في تقاريرها لكن دون جدوى.

وقد أدى تغييب دور المختبر إلى وجود نقائص في استراتيجية وزارة الصحة المغربية للوقاية من داء التهاب السحايا، تتمثل في:

- عجز المختبرات التوصل إلى زرع العزلات المسببة للمرض وبالتالي يصعب على الأطباء تحديد العلاج المناسب، إذ تُشكِّل المضادَّاتُ الحيوية ركناً أساسياً في معالجة التهاب السحايا الجرثومي؛
- ارتفاع نسبة العاهات المستديمة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية؛
- غياب خارطة دقيقة لانتشار المرض، حيث أن أغلب الحالات تكون مفاجئة،الشيء الذي يجعل تدخل الوزارة غالبا ما يكون متأخرا وغير مناسب.

ولتدارك هذا الوضع فقد أصبح لزاما على الوزارة الوصية أن تنهض بالمختبرات وتسعى إلى الرفع من جودة خدماتها وعلى رأسها المختبر المرجعي. إذ لا يمكن أن تستقيم الأمور بغياب المختبر المركزي كونه ركيزة أساسية للحفاظ على السلامة والصحة العامة في البلد. كما لا يمكن أن نتكلم عن فعالية نظام الرقابة الوبائية في غياب الدور الفعال للمختبرات وباستمرار غياب سياسة الجودة.

السيد الوزير،

إذا كان العجز هو حال الترصد المخبري وبالتالي اختلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض التهاب السحايا،فكيف يعقل أن يسمح للقائمين على المعهد الوطني للصحة بإقصاء ومحاصرة الإطار الذي نبه إلى هذه الإشكالية وسعى إلى المساهمة في تصحيحها بشتى الوسائل لكن دون جدوى، ويتعلق الأمر بالدكتورة خديجة خديد الإطار الذي اكتسب خبرة لا يستهان بها في هذا الميدان.

وبالفعل، فقد تعرضت د. خديجة خديد للظلم والتهميش وسوء المعاملة وصلت إلى حد التشهير، من طرف رئيسها المباشر لأنها سعت للقيام بما يلزم للنهوض بالمهمة المفروض في المعهد الوطني للصحة

القيام بها رعيا للمصلحة العامة. كما تعرضت للإقصاء وحرمت من مواصلة أبحاثها في هذا الميدان، بل وتم تخريب مجموعة من السلالات الوطنية والمرجعية التي أنشأتها مع زملائها في المصلحة من خلال عمل مضني دام عدة سنوات(collection de souches nationales et de référence).

II.ممارسات التهميش والاستفزازات في حق من يريد أن يتطرق لموضوع الاختلالات بالمعهد

السيد الوزير،

إن مسلسل الممارسات والأعمال التخريبية الهادفة إلى محو آثار البحوث المخبرية والأعمال المرجعية ل د.خديد خديجة داخل المختبر المرجعي لالتهاب السحايا، وإقصائها من مهامها التي تتعلق «بالترصد المخبري لالتهاب السحايا"، يعتبر عملا إجراميا في حق المصلحة العامة ويتطلب منكم وقفة حازمة.

ومن أجل الإنصاف، فإنه بعد أن تم تبليغكم عن طريق السلم الإداري بتظلم من المعنية بالأمر يوضح أمامكم الصورة بالحجج والتواريخ والبراهين، أصدرتم أمرا كتابيا للمدير السابق لمديرية علم الأوبئة طالبين منه التدخل لحل المشكل. وقد استقبلها المدير السابق واستنكر ما جرى وأخبرها بأنه سيصدر أمرا لمديرية المعهد لتمكينها من متابعة أعمالها وأبحاثها. لكن المدير السابق أحيل على التقاعد بعد شهر فتناست المديرية المشكلة.

ورغبة منه لطي الملف وإبعاد الانتقادات التي يتعرض لها خصوصا من طرف مكتب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمعهد، الذي استنكر ما يحدث على مرأى ومسمع كل المسؤولين غير عابئين بنتائج هذا الصراع على صحة المواطنين، قدم مدير المعهد الوطني للصحة عروضا مختلفة كلها تهدف إلى إبعاد د. خديجة خديد عن "المختبر المكلف بالترصد المخبري لالتهاب السحايا" وإضاعة خبرتها في هذا المجال.

ونخبركم **السيد الوزير**، أن المعنية بالأمر متخصصة في علم الأحياء الدقيقة، وتشتغل بالمعهد الوطني للصحة منذ أزيد من 21 سنة، وكانت تقوم بأعمال الدراسة والتحليل والبحث في المختبر الوطني المرجعي لالتهاب السحايا. وقد أثبتت، بشهادة واعتراف الجميع، طوال هذه السنين كفاءتها المهنية والعلمية وتفانيها في القيام بمهامها بكل صدق وإخلاص، مطبقة للأصول وللمعايير العلمية في ميدان عملها ومراعية للقوانين الجاري بها العمل ومراعية أكثر للمصلحة العامة.

وقد أوكلت لها إدارة المعهد الإشراف على مختبر "التهاب السحايا "وذلك ابتداء من سنة 2003. ومنذ هذا التكليف ضاعفت من جهودها في العمل وتمكنت –زيادة على الارتقاء بالتقنيات المخبرية في ميدان التشخيص المختبري لالتهاب السحايا–من جمع مجموعة هامة من "سلالات جرثومية وطنية ومرجعية " تعتبر كنزا علميا حقيقيا.

وبعد التكوين الذي تلقته بالقاهرة والمنظم من طرف منظمة الصحة العالمية، شرعت في إعداد تقنية جديدة تهدف إلى الحفاظ على أصول الجراثيم من أجل التمكن من استعمالها، إما للبحث عن وسائل لمجابهة الداء أو لإعداد لقاح أو للتكوين المستمر لصالح العاملين في هذا الميدان.

وعرفت المعنية بالأمر بتفانيها في عملها وعدم ترددها في إبداء ملاحظاتها العلمية والمهنية كلما وقفت على اختلالات وممارسات منافية للضوابط المهنية وكانت تبلغها لإدارة المعهد. غير أن إبداء هذه الملاحظات واتخاذ المواقف التي ترمي إلى الحفاظ على الصالح العام،جعلها عرضة لمسلسل من المضايقات والضغوطات من قبل رئيس قسم البكتريولوجيا الذي لا يرى بعين الرضى كل ملاحظاتها، الشيء الذي أدى به إلى العمل على إبعادها من المنصب الذي تشغله حتى تستمر الاختلالات والممارسات المنافية للضوابط المهنية التي يستفيد منها البعض بدون وجه حق.

وبما أن رئيسها المباشر لم يتمكن من إسكاتها عن إبداء ملاحظاتها حول الاختلالات والممارسات المنافية لضوابط العمل، أقدم على إصدار قرارات ومذكرات قصد إبعادها عن مهامها بالمختبر المرجعي الوطني لالتهاب السحايا،في تجاهل التام بالقوانين الجاري بها العمل. كما قام بتوقيف كل أبحاثها لاستفزازها ودفعها لمغادرة القسم بعدما تبين له أن الطرق والوسائل التي اعتمدها تعتبر غير قانونية ولا تمت بصلة للضوابط الإدارية المتعلقة بتدبير الموارد البشرية.

وللأسف، وفي إطار تعدد وسائل الضغط على المعنية بالأمر ولمحو كل آثار لها بالمختبر المرجعي الوطني لالتهاب السحايا، تعرضت مجموعة من "السلالات الجرثومية الوطنية والمرجعية"لعملية تخريب متعمدة أذهبت سنوات من الجهد، وأضاعت موردا علميا كان يمكن استعماله لأهداف طبية وعلمية متعددة.

لذا نسائلكم **السيد الوزير**، حول التدابير التي ستتخذونها لإنصاف المعنية بالأمر والتحقيق بجدية في هذه "الجريمة"التي ترتكب في حق الصحة العمومية، من أجل المصلحة العامة والارتقاء بالمجهودات التي يمكن بذلها للوقاية من وباء التهاب السحايا.

ولدينا اليقين السيد الوزير أنكم لن تسمحوا باستمرار هذه الخروقات في حق إطار كل ما قام به هو الدفاع عن المصلحة العامة وذلك احتراما للدستور الجديد ومبادئ الحكامة الجيدة والمهنية كوسيلة فعالة للنهوض بقطاع الصحة.

إمضـاء

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل